

أسئلة وأجوبة لجنة التمكين القانوني للفقراء

س: ما تأثير جدول أعمال التمكين القانوني على الأهداف الإنمائية للألفية؟

ج: تؤمن اللجنة بأن الفقر هو وضع من صنع الإنسان، سواء بفعله أو بامتناعه عن الفعل، وبأنه يمثل فشلاً للسياسات العامة والأسواق. وقد أوضح التقرير أن مواطني البلدان الغنية يحظون بفرصة أفضل للوصول إلى العدالة والحصول على الحقوق الأخرى – كالعمل ورجال الأعمال وأصحاب الأملاك. فعلى الرغم من وجود نفس أوجه الحماية والأدوات في العديد من البلدان النامية، إلا أن الأغلبية الكاسحة من مواطنيها لا تستطيع الوصول إليها. وتشعر اللجنة بأنه من خلال مد نطاق الحماية القانونية ليشمل جميع المواطنين، سيكون الفقراء في وضع أفضل يُمكنهم من انتشال أنفسهم من الفقر. وبذلك لا يمثل التمكين القانوني بديلاً عن جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية وللسعي نحو القضاء على الفقر، بل إنه يثري تلك الجهود ويمدها بأدوات ونهج تتوجه إلى الأسباب العميقة والهيكلية للفقر والاستبعاد. وهناك جهد دولي موسع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو حال اقتترانه بالتزام مخلص بالتمكين القانوني، يمكن أن يشكل جدول أعمال قوياً وديناميكياً لشن هجوم حافظ على الفقر العالمي من الآن وحتى عام ٢٠١٥، وما بعده.

س: هناك العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات متعددة الأطراف التي تعمل بالفعل لتخفيف حدة الفقر في جميع أنحاء العالم. ما وجه اختلاف هذه اللجنة عنهم؟

ج: إن المشكلات المقترنة باستبعاد الفقراء من سيادة القانون معقد، ولا يوجد لها "حل سحري". ولهذا، تم إيجاد نهج متعددة والاستعانة بالعديد من المنظمات للتعامل مع هذه التحديات لتحسين الظروف البشرية.

وقد تعاملت لجنة التمكين القانوني للفقراء مع قضية الفقر العالمي من منظور فريد ألا وهو: الصلة التي تربط بين الفقر وعجز الفقراء عن الوصول إلى الهياكل القانونية المقبولة لحماية أصولهم الاقتصادية ودعم أنشطتهم الاقتصادية. وليس القصد أن تحل النتائج الصادرة عن اللجنة محل الجهود المبذولة حالياً، بل يرجى منها أن تتكامل مع جهود المنظمات الأخرى.

س: الآن وبعد إصدار التقرير، ما الخطوات التالية المطلوبة لتنفيذ هذه النتائج؟

ج: أولاً، تسعى اللجنة للإعلان عن نتائج التقرير. ويتضمن ذلك إطلاق مبادرات في مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتان. وتهدف جميع هذه المبادرات إلى إشراك المجتمع المدني والجماعات الدينية والأكاديميين والباحثين وأخصائيي التنمية والمسؤولين الحكوميين في محتوى هذا التقرير والقضايا بالغة الأهمية المقترنة بالتمكين القانوني للفقراء.

وبمجرد تداول النتائج على نطاق واسع، ستبدأ اللجنة في دراسة كيفية دمج التوصيات الرئيسية لهذا التقرير في كافة أوجه العمل الإنمائي. يجب كذلك دمج جدول أعمال التمكين القانوني بصفته شاغلاً رئيسياً للوكالات العالمية متعددة الأطراف كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج المونل التابع للأمم المتحدة. وبوسائلها المتميزة، يمكن لهذه الوكالات التأثير على كيفية قيام الحكومات بصياغة وتنفيذ القواعد المحددة لوسائل الحماية الاقتصادية والاجتماعية والفرص.

س: ما المدخلات التي تم استقاؤها من شعوب البلدان النامية؟

ج: استخلصت لجنة التمكين القانوني للفقراء الكثير من الدروس المستفادة من المشاورات الوطنية التي تم عقدها في ٢٢ بلداً حول العالم. والهدف من هذه المشاورات هو ضمان اعتماد التوصيات السياسية في التجربة المحلية ودمج توصيات التمكين القانوني وجدول أعماله ضمن معايير الملكية الوطنية والإقليمية المعمول بها. كما عززت هذه العملية الحوار بين أصحاب المصلحة وشهدت مشاركة الأكاديميات المحلية والمنظمات غير الحكومية وكبار المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الأطراف المعنية. واستناداً إلى الدروس المستفادة من عملية المشاورة الوطنية، يمكن النظر لجدول أعمال التمكين القانوني كأداة من شأنها تكملة الجهود الحالية المبذولة من قبل المنظمات متعددة الأطراف والحكومات المحلية والإقليمية وكذلك المجتمع المدني.

أسئلة وأجوبة لجنة التمكين القانوني للفقراء

س: ما الدور الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع هذا التقرير؟ وما الدور الذي سيلعبه في دفع عملية التمكين للأمام؟

ج: لجنة التمكين القانوني للفقراء هي لجنة مستقلة. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) باستضافتها.

وتدعو اللجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إقامة لجنة توجيه عامة ورئاستها للتأكيد على الملكية الموسعة والمتابعة لجدول أعمال التمكين القانوني. يجب أن يصبح تمكين الفقراء كذلك إحدى المهام الأساسية للمنظمات السياسية الإقليمية والبنوك الإقليمية ومؤسسات الأمم المتحدة الإقليمية. إذ يمكن لهذه المنظمات العمل عن قرب مع القادة الوطنيين بهدف تقديم المساعدة للحكومات المضطربة بمهام الإصلاح وممارسة تأثير توجيهي على الحكومات الأقل استعدادًا لإجراء الإصلاحات.

س: ما دور المجتمع المدني في تنفيذ التمكين القانوني للفقراء؟

ج: يمكن للمجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي المساهمة في هذا العمل من خلال تحقيق الاتصال بين الفقراء والمؤسسات السياسية على جميع المستويات، مع تأييد تمثيل أفضل للفقراء، وتنظيم الدعم المقدم لجدول أعمال الإصلاح، والعمل كمراجعين مستقلين للنظام السياسي.

س: هل يتعرض تقرير اللجنة لقضايا الحوكمة الرشيدة؟

ج: نعم، بعد وجود الحوكمة الرشيدة – والتي تتمثل في مؤسسات تقييم مجموعة من القواعد تتسم بالحيادية والقدرة على إدراك نتائجها مع تنفيذها بصورة متسقة – أمرًا حاسمًا في تأسيس مجتمع أكثر عدالة وازدهارًا واستدامة.

فاستبعاد الفقراء من سيادة القانون من شأنه تقويض ثقة العامة بالمؤسسات الرسمية وشرعية الحكومة. وتشعر اللجنة بأنه عندما يمتد نطاق الحماية القانونية ليشمل كافة المواطنين، سيجد المزيد من أعضاء المجتمع مصلحتهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي السلمي واستقرار الحكومة المحلية. فزيادة ارتباط مصلحة المواطن بمصلحة المجتمع العليا تكمن في جوهر الحوكمة الفعالة والناجحة.

س: هل هناك صلة واضحة بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي؟

ج: نعم، فبلدان العالم المتقدم تتسم باتساع نطاق القطاع الرسمي ومحدودية القطاع غير الرسمي. بينما الحال في البلدان الفقيرة هو العكس تمامًا: حيث يوجد القطاع الرسمي بشكل محدود، أما القطاع غير الرسمي فينتسج نطاقه إلى حد كبير. وبذلك تتم غالبية المعاملات الاقتصادية في بلدان العالم النامي خارج النظام القانوني المعترف به رسميًا.

س: ما تأثير التمكين القانوني للفقراء على أزمة الغذاء الحالية؟

ج: هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء الارتفاع العالمي الحالي في أسعار الغذاء وأكثر الجماعات تضررًا من هذه الأزمة هم الفقراء والمستضعفون. ويؤمن أعضاء اللجنة بأن التمكين القانوني أمر حيوي من أجل تقليل احتمالات التعرض للأزمة على المدى البعيد. وتبين الدراسات التي أجريت في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا أن الاعتراف القانوني بالفقراء وتوفير الأمان لأصولهم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. فعندما تتوافر للفقراء الحماية القانونية لممتلكاتهم وأمان الحيازة والوصول إلى الائتمانات المالية المتوفرة، سيتمكنون من ضخ الاستثمارات اللازمة لزيادة معدلات النمو والإنتاجية.

س: ما الصلة التي تربط بين الفقر وسيادة القانون؟

ج: يفقر بلايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية، إلى الحماية القانونية لأصولهم ومعاملاتهم الاقتصادية. قد يمثل تأمين حق الملكية للأفراد وحق المجتمعات المحلية في إدارة واستخدام الأرض والموارد الطبيعية وفقًا لاحتياجاتها وأولوياتها عاملاً حافزًا رئيسيًا لتحسين سبل المعيشة وتشجيع أوجه التنمية الاقتصادية لصالح الفقراء وعن طريقهم. وبعد الإدماج القانوني ضرورة أساسية للأفراد الذين يعيشون في فقر – فيما يشير إليه الخبراء الاقتصاديون باسم "القطاع غير الرسمي" – لحمايتهم من القمع إلى جانب تمكينهم من خلق فرص اقتصادية والاستفادة من القوانين المعمول بها.

أسئلة وأجوبة لجنة التمكين القانوني للفقراء

س: هل يتعرض التقرير لاحتياجات المرأة؟

ج: نعم، ففي أغلب البلدان النامية تأخذ مشكلة الفقر بُعدًا جنسائيًا، ويمكن للتمكين القانوني المساعدة في دفع مبدأ المساواة بين الجنسين على الأمام. يذكر أن النساء على وجه الخصوص إحدى الفئات التي يزيد احتمال استبعادها من سيادة القانون، هذا بالإضافة إلى ممارسة المؤسسات والقواعد غير الرسمية والتقليدية للعديد من أشكال التمييز ضدهن.

وفيما يتعلق بحقوق العمل، يتمثل التحدي في ضمان بسط معايير العمل الخاصة بمنظمة العمل الدولية، والتي تعمل على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، لتشمل القطاع غير الرسمي بشكل فعال. هذا فضلًا عن ضرورة قيام البلدان، في سياق حقوق الملكية، بوضع قوانين لا تعمل على استبعاد المرأة، بل على إدماجها وتوفير الحماية لها. ويُعزى البؤس الذي تشهده البلدان النامية في معظمه إلى نظم الملكية القانونية والعرفية التي تحرم المرأة من حقوقها المشروعة. فغالبًا ما تواجه المرأة عوائق تحول بينها وبين حيازة الممتلكات واستخدامها ونقل ملكيتها أو وراثتها. وهذه الحقائق الماثلة تؤكد أن المرأة أكثر عرضة لإساءة المعاملة والاستغلال.

ونظرًا لأن النساء يشكلن عددًا غير متناسبي من الفقراء، فإن إدماج احتياجاتهن وحمايتهن يمثل أمرًا لا غنى عنه للنهوض بجدول أعمال التمكين القانوني.

س: هل يتعرض التقرير لاحتياجات الشعوب الأصلية؟

ج: نعم، فالشعوب الأصلية تشكل عددًا غير متناسبي من الفقراء بالعالم، ولهذا السبب تعد معالجة الهياكل التي تستبعدهم من سيادة القانون إحدى مهام عمل اللجنة الهامة.

وقد أُجبرت الشعوب الأصلية على الانخراط في منظومة العمل غير الرسمي نتيجة فقدان أراضيهم الأصلية أو إجلائهم عنها دون دفع التعويضات الواجبة وغيرها من الأمور المفروضة على أنظمتهم التقليدية. وعليه تؤمن اللجنة بأن التمكين القانوني يجب أن يتضمن الاعتراف بالأشكال المختلفة لحيازة الأراضي، بما فيها الحقوق العرفية وحقوق الشعوب الأصلية وحقوق الجماعات.

س: ما دور المجتمعات الدينية والعقائدية في تأييد جدول أعمال التمكين القانوني؟

ج: يمكن للجماعات الدينية والمذاهب الروحية التي تعتنقها الشعوب الأصلية أن تلعب دورًا فريدًا وحيويًا في تحويل الالتزام الأخلاقي للتمكين القانوني إلى إجراءات ملموسة. فكما توصلت إليه اللجنة أثناء اجتماعها بأعضاء المجتمعات الدينية، "الزعماء الدينيون هم موضع ثقة الناس". وفي عالم ينظر فيه الفقراء بعين الريبة والشك للسياسيين ووعودهم، فإن هذه "الثقة" لا تقدر بثمن فيما يتعلق بتأييد ومناصرة احتياجات بعض المواطنين الأكثر ضعفًا على هذا الكوكب.